الأمـــم المتحـــدة

S/PV.7512



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥١٢

الأربعاء، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد ستيئلان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة تشان شوم
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

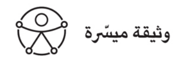
الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/624)

1526499 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/624)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أود الترحيب بالسيد ليون، الذي ينضم إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو، من باريس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/624، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

السيد ليون (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء مجلس الأمن آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/624)، الذي يتضمن تفاصيل عن عمل البعثة خلال الخمسة أشهر الماضية. ويقدم التقرير صورة متباينة عن تطور الديناميات الأمنية في ليبيا. فبعد مرور عام على اندلاع أخطر أعمال القتال المسلح وتعطيل العملية السياسية، تتولى المجتمعات المحلية في غرب ليبيا بشكل متزايد زمام مبادرات وقف إطلاق النار والمصالحة بين مختلف البلدات والمدن، مما أسهم في انخفاض ملحوظ في التوترات العسكرية في ذلك الجزء من البلد ومنطقة طرابلس على نطاق أوسع. ويمثل ذلك تناقضا صارخا مع ديناميات الأمن في مناطق أخرى من البلد.

وبعد مرور خمسة عشر شهرا على بدء العمليات العسكرية في بنغازي في الشرق، من الواضح أن المواجهات بين الأطراف، قد تحولت تدريجيا إلى حرب خنادق، مع عدم توقع نهاية وشيكة. وفي غضون ذلك، يلحق الوضع الراهن خسائر فادحة بالسكان المدنيين وما تبقى من البنية التحتية للمدينة التي تضررت بشدة. ولا يزال أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص من سكان بنغازي مشردين داخليا، وأضحت ٧٠ في المائة من المرافق الصحية في المدينة إما لا يمكن الوصول إليها أو لا تعمل.

إن الحالة في الجنوب مروعة بنفس الدرجة. حيث فاقم غياب الدولة وعدم وجود جهاز أمن يؤدي وظائفه بشكل سليم، المنافسة المحلية بين الجماعات القبلية على السلطة والموارد، وهو صراع تعود جذوره إلى عقود طويلة من التهميش والإهمال من قبل السلطات المركزية.

وعلى المستوى الوطني، فإن حجم المعاناة الإنسانية مذهل بالنسبة لبلد لديه احتياطيات نفطية كبيرة وإمكانات اقتصادية قوية. ووفقا لمختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن ما يناهز ١,٩ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية الأساسية. ويشكل الحصول على الغذاء الآن مشكلة كبيرة لنحو ١,٢ مليون شخص، معظمهم في بنغازي والشرق. ويصل عدد المشردين داخليا في جميع أنحاء ليبيا الآن إلى حوالي ٠٠٠ ٤٣٥ شخص. ونظام الرعاية الصحية على وشك الانهيار، مع اكتظاظ العديد

من المستشفيات في جميع أنحاء البلد، وعملها بطاقة تشغيل منخفضة بشدة، وإبلاغ العديد منها عن نقص حاد في الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية. وتعاني مناطق كثيرة في البلد من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وتعاني بعض الأحياء، كما هو الحال في بنغازي، من انقطاع الكهرباء على مدار الساعة تقريبا.

وهناك تقديرات بوجود ٠٠٠ ٢٥٠ مهاجر في البلد أو يمرون عبره، يواجه كثير منهم مشاكل كبيرة فيما يخص الحماية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف تتسم بسوء المعاملة، والاعتداء الجنسي، والعمل القسري والاستغلال والابتزاز. وخلال هذا العام وحده، غرق أكثر من ٠٠٠ ٢ مهاجر في البحر الأبيض المتوسط، الغالبية العظمى منهم خلال محاولاتهم اليائسة لعبور البحر من ليبيا إلى شواطئ جنوب أوروبا.

وفي الوقت نفسه، يواصل اقتصاد البلد انكماشه بسرعة، جراء الانخفاض الكبير في عائدات النفط بسبب انخفاض أسعار النفط وإنتاجه في حقول النفط في ليبيا. كما يجري أيضا استنزاف الاحتياطيات المالية لليبيا بشكل كبير، ويرجع ذلك في جزء كبير منه للنفقات التي لا يمكن تحملها على البنود غير المنتجة من الميزانية. وتجلت الأزمة السياسية المؤسسية في البلد أيضا في المنافسة المتزايدة على المؤسسات المالية الرئيسية وغيرها من المؤسسات السيادية.

وفي ظل هذه الخلفية القاتمة التي تتزايد فيها المصاعب والبؤس الناجم عن تدهور الحالة الأمنية وغياب القانون بصفة عامة، يستمر انتشار المخالفات والانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع، مع الإفلات من العقاب في جميع أنحاء البلد. وتواصل الجماعات المسلحة المنتمية إلى جميع الأطراف اختطاف المدنيين بسبب آرائهم السياسية أو هويتهم، في كثير من الأحيان على أمل مبادلتهم مقابل فدية أو من أجل إطلاق سراح مقاتلين أو مدنيين آخرين تحتجزهم الجماعات المتنافسة. ولم ينج من ذلك، حتى عمال الإغاثة الإنسانية.

دعوني أستخدم هذا المنبر، لأكرر دعوتي جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين من الهجمات المباشرة والعشوائية، وتسهيل إجلائهم، والسماح بالوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. وأود أيضا أن أذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها المترتبة عليها بوضع حد لجميع أشكال الاحتجاز التعسفي، وحماية جميع المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وبينما نرحب بالإفراج عن بعض الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني، فإننا نواصل حث جميع الأطراف على بذل المزيد من الجهود لإتمام تلك العملية في أقرب وقت ممكن.

عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس، في منتصف تموز/يوليه، (انظر S/PV.7485)، تكلمت عن حقيقة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد أحكم السيطرة على مدينة سرت ذات الموقع الاستراتيجي في وسط ليبيا. وامتدت تلك السيطرة لتشمل شريطا ساحليا يمتد لمسافة أكثر من ٢٠٠ كيلومتر إلى الشرق والغرب من سرت. وعلى الرغم من محاولة الجماعات المسلحة المحلية في ١١ آب/أغسطس طرد داعش من سرت، فقد تمكّن مقاتلو التنظيم من استعادة السيطرة على المدينة بعد ثلاثة أيام. ويصعب تأكيد أعداد الخسائر البشرية، ولكن شهودا أبلغوا بأن التنظيم شنّت هجمات انتقامية وحشية على خصومها. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الخطر الذي يشكله داعش على ليبيا والشعب الليبي حقيقي ووشيك وملموس. إن قوات الأمن والجهات الفاعلة العسكرية الليبية، فضلاً عن الأطراف السياسية على الجانبين، تدرك تماماً الخطر الذي يشكله المقاتلون المنتسبون إلى داعش. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأنه لا يمكن لاستراتيجية

ترمي إلى احتواء خطر داعش، إن لم يكن القضاء عليه، أن تكون قابلة للتطبيق ما لم تكن جزءاً من جهود متضافرة وموحدة ومنسقة تجمع جميع الليبيين معاً تحت راية واحدة ولاؤها للدولة الليبية ولحكومة شاملة وممثلة لجميع الليبيين. والرسالة إلى قادة ليبيا واضحة. لا بديل عن العمل الجماعي والموحّد إذا ما كان لليبيين أن ينجحوا في منع تكرار التقدم الكارثي الذي أحرزه داعش في بلدان مثل سورية والعراق.

بعد إحاطتي الإعلامية الأخيرة، التي أطلعت المجلس فيها على التقدم المحرز في عملية الحوار السياسي الليبي، استأنفت مسار الحوار الرئيسي بعقد جولة جديدة من المحادثات في جنيف في ١١ و ١٢ آب/أغسطس. وركزت المحادثات التي استمرت يومين في المقام الأول على سبل الإسراع بعملية الحوار قبل الموعد النهائي الحاسم في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو التاريخ الذي قد تنتهي فيه ولاية مجلس النواب، وفقاً للإعلان الدستوري. وعلى الرغم من أن المؤتمر الوطني العام في طرابلس، بخلاف غيره من المشاركين في الحوار، لم يوقع بالأحرف الأولى على النص الرئيسي للاتفاق السياسي الليبي في ١١ تموز/يوليه، فأنا على ثقة بأن هذه الشواغل يمكن معالجتها في المناقشات الجارية بشأن مرفقات الاتفاق، بما في ذلك تلك المتعلقة بتشكيل حكومة وفاق وطني.

وبعد سبعة أشهر من بدء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عملية الحوار السياسي الليبي، تزداد ثقتي بأن العملية ستصل في نهاية المطاف إلى مراحلها النهائية. وقد كانت عملية صعبة وعسيرة، ولكنها أثبتت قدرتها المتزايدة على الصمود، بالرغم من المحاولات المتكررة من جانب المفسدين من جميع الأطراف والذين تتعارض مصالحهم وخططهم الضيقة مع إيجاد حل سلمي للنزاع في ليبيا. وحقيقة أن الغالبية من أصحاب المصلحة سعوا إلى المشاركة في المسارات المختلفة هي إشارة مطمئنة للدعم الذي اكتسبته عملية الحوار تدريجياً على مستوى القواعد الشعبية من مختلف فئات الليبيين. وقد أحرزت المحادثات تقدماً كبيراً في تقليص العجز في الثقة القائم بين ليبيا والأطراف السياسية صاحبة المصلحة وفي صياغة الاتفاق على وضع خريطة طريق تحدد الرؤية من أجل تحقيق نهاية سريعة للأزمة السياسية والصراع العسكري اللذين يعصفان بليبيا منذ أكثر من عام. ولن يكون التغلب على الاستقطاب والانقسام السياسي في البلد بالمهمة اليسيرة. وينبغي ألا نقلل من حجم التحديات أو الموارد التي ستكون هناك حاجة إليها لانتشال ليبيا من حافة هاوية الانهيار الاقتصادي والانهيار الكامل لمؤسسات الدولة. وأهم شيء هو التصميم والالتزام من قبل الليبيين أنفسهم، وبالتحديد من قادتهم السياسيين، إذا ما كان لليبيا أن تحافظ على وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وتجنّب شعبها ويلات نزاع أهلي وعدم استقرار يدومان طويلاً.

وأود أن أحث القيادات في كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام على عدم إهدار الفرصة الفريدة والتاريخية المعروضة عليهم لكي يكونوا صانعي سلام. وأناشدهم عدم تضييع العمل الشاق الذي بذلوه على مدى سبعة أشهر من أجل الوصول إلى النقطة التي وصلنا إليها اليوم. ربما لا يكون الاتفاق الذي تفاوضوا عليه مثالياً، إلا أنه اتفاق منصف ومعقول لأن الرابح الوحيد فيه هو الشعب الليبي. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً على أن الأمم المتحدة، إلى جانب المجتمع الدولي، ستظل ثابتة في التزامها ودعمها للعملية الديمقراطية في ليبيا. ولا ينبغي غض الطرف عن أي محاولة لتقويض العملية السياسية بوسائل غير ديمقراطية. فعملية الحوار لا تزال الآلية الوحيدة التي تتسم بالمصداقية والشرعية والتي تمكّن الليبيين من الحفاظ على استمرارية العملية الديمقراطية في بلدهم. إن الوقت ينفد بسرعة. ويقع العبء على عاتق قادة جميع الأطراف وعلى جميع المستويات لقطع آخر شوط نحو السلام.

وفيما تدخل عملية الحوار في ليبيا مرحلتها النهائية، أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم لجهود الوساطة وأكرر الإعراب عن خالص الامتنان والتقدير العميقين للشعب الليبي وممثليهم، وكذلك إلى مختلف الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تدعم عملية الحوار. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر إسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، وتونس، والجزائر، وسويسرا، وقطر، ومصر والمغرب، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. إن الجهد والعزم الجماعيين للمجتمع الدولي سيكونان حيويين لوضع استراتيجية واضحة من أجل تقديم المساعدة التقنية. ومن المهم أيضاً أن يتحرّك المجتمع الدولي بسرعة لتقديم استراتيجية واضحة المعالم دعماً للدولة الليبية والجهود التي ستبذلها حكومة للوفاق الوطني من أجل احتواء الخطر الذي تشكله جماعات مثل داعش ليس على استقرار ليبيا فحسب بل أيضاً على الأمن الإقليمي والدولي، والقضاء على ذلك الخطر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): سيدتي الرئيسة، يطيب لي في البداية أن أهنئك على توليكِ رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، على تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2015/624)، وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها لنا.

من الواضح أن ليبيا تمرّ الآن بأخطر مرحلة في تاريخها المعاصر، فهي مهددة في وجودها كدولة موحدة ومستقلة وذات سيادة، بسبب أطماع ونزوات أبنائها، ومكائد دول لها أسبابها وأهدافها، وبسبب إرهاب لا يؤمن بوجودها إلاّ كممول لإقامة كيان عابر للحدود، كيان تُقطع فيه رؤوس المؤمنين ويُصلَبوا، وتسود فيه شريعة الغاب وحكم الشيطان. ولا شك أن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس يوضح بعض جوانب هذه الصورة القاتمة. ومع ذلك يبقى الأمل في إنقاذ ليبيا بواسطة شعبها قائماً، فقد بدأ، في الأونة الأخيرة، يظهر شعور عام لدى الشعب الليبي بأن حل الأزمة الليبية ممكن. غير أن هذا التفاؤل مرتبط بتشكيل حكومة وفاق وطني يتوفر فيها الحد الأدنى من الخبرة في إدارة الدولة، والمعرفة بقواعد الحكم الرشيد، والقدرة على التواصل بإيجابية مع الجميع. ولكن في نفس الوقت هناك شك لدى المثقفين في الوصول إلى مثل هذه الحكومة بسبب غياب المعايير التي تحكم اختيارها بعيدا عن رأي الشعب، وهذا ما يجعل دور الممثل الخاص للأمين العام وهذا المجلس حاسماً في هذه المرحلة، من خلال توجيه المشاركين في الحوار السياسي، للعمل على تحاشي إحباطات السنوات الأربع الماضية، بحسن اختيار القيادة الجديدة للبلاد، بعيداً عن المصالح الشخصية والجهوية والحزبية.

إن ما تمّ تحقيقه في الحوار السياسي حتى الآن يُعتبر إنجازاً هاماً يمكن أن يكون أساسا للأمن والسلم خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية قبل اعتماد الدستور، ولكن هذا الإنجاز قد يتبخر أمام عناد الطرف المعرقل الذي ثبت أنه لا يهتم بمستقبل ليبيا ولا بأرواح الليبيين، طالما أن لديه ما يكفي من السلاح والدعم الخارجي لعرقلة التوافق. ومن ثم فإن الليبيين يتطلعون إلى موقف حازم من السيد بيرناردينو ليون وهذا المجلس لوقف التسويف والمماطلة غير المجدية التي يمارسها، أو يمكن أن يمارسها، أي طرف في الحوار، والمضي قدما في تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وتوفير البيئة الآمنة المناسبة لمباشرة عملها من العاصمة طرابلس في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك فإن الوصول إلى تشكيل حكومة وفاق ليس نهاية المطاف، فقد نحصل على حكومة ليست أفضل من

سابقاها، غير أن الإنخراط المباشر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في إقامة مؤسسات الدولة، وتقديم النصائح فيما يتعلق بالحوكمة الجيدة من شأنه أن يحسن أداء الحكومة، ويمكنها من إخراج البلاد من الأزمة.

كما يجب أن يكون مجلس الأمن مستعداً لإتخاذ كل الإجراءات لمساعدة الحكومة في بسط سلطتها على جميع الأراضي الليبية، والتعامل مع المجموعات المتطرفة التي قد تقاوم نزع السلاح عندما يأتي وقته.

أريد أن أنبه في النهاية إلى أن كل الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا قد تصبح غير ذات جدوى إذا لم يتم تحديد خريطة الإرهاب في ليبيا بكل وضوح واعتبار من يتحالف مع الإرهاب ويقدم له السلاح إرهابيا. أقول هذا لأن ما ورد في الفقرة الواحدة والثمانين من تقرير الأمين العام، تدل على تجاهل لحقيقة الأمر على الأرض، وتتحدث عن وقف لإطلاق النار في بنغازي، وهي تحتوي على أكبر قوة للإرهاب في ليبيا تقاوم عمليات الجيش لتحرير المدينة من الإرهاب وتأمينها ليعود إليها سكانها.

منذ أيام جرى الحديث عن مدينة درنة الليبية وكأنها تحررت من الإرهاب، وفي الواقع مدينة درنة يحتلها تنظيم القاعدة منذ الثورة في سنة ٢٠١١، وأنا زرت مدينة درنة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ولم يكن هناك أي أثر للعلم الوطني على أي مؤسسة عامة في المدينة، وأعتقد أن هذا الوضع استمر بعد ذلك، ويستمر إلى الآن، إذا لم يغير تنظيم القاعدة تكتيكه. وما حصل في درنة هو سيطرة داعش على المدينة لمدة ستة شهور بدعم من القاعدة الموجودة فيها، وعندما اختلفت مصالح التنظيمين، عاد تنظيم القاعدة وسيطر على الوضع في المدينة من جديد، ولا خلاف بين التنظيمين إلاّ في طريقة الإجرام.

على أعضاء المجلس أن يعرفوا، إذا لم يعرفوا، أن حجم خطر تنظيم القاعدة في ليبيا أكبر بكثير من خطر تنظيم داعش، لأن تواجد إرهابيي داعش محصور في مناطق محدودة ومحددة في ليبيا، بينما عناصر القاعدة موجودة في مناطق كثيرة من ليبيا تحت عنوان الثوار، وللأسف خدعوا الكثير من الشباب وحاربوا معهم دون أن يدركوا حقيقتهم، وأنا متأكد من أن وجود القاعدة سيبرز إلى الواجهة من جديد وبقوة وسيقاومون بشدة عندما يشعرون بأن سلاحهم سوف يُنزع منهم.

أرجو أن يكون موقف كل الدول واضحاً، وأن تختار بين أن تقف مع الشعب الليبي أو مع الإرهاب تحت أي مسمىً كان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.